رغم هذه القرارات المعتدلة ، من حيث موقف المؤتمر من الحكومة البريطانية ، ورغم انتخاب لجنة تنفيذية من الوجهاء الفلسطينيين المعتدلين ، برئاسة موسى كاظم الحسيني ، اعلن المندوب السامي رفضه الاعتراف بالمؤتمر ، مدعيا انه لا يمثل الشعب الفلسطيني . فشنت على الاثر حملة من التحريض ، اقترنت باصدار البيانات والنشرات وعقد الاجتماعات العامة في اماكن مختلفة ، تأييدا للمؤتمر ، مما اضطر صموئيل الى اعادة النظر في قراره ، فاتجه الى فتح حوار مع اولئك الزعماء ، وابلغهم انه على استعداد للاعتراف بأية هيئة من العرب ، تمثل قطاعا مهما من الشعب ، شرط الا تصدر عنها اية قرارات او اقتراحات تتناقض مع شروط الانتداب . وقد امتنع الزعماء الفلسطينيون عن الموافقة على هذه المقترحات ، ولكنهم استجابوا لامكانات اقامة علاقات شخصية ودية مع المندوب السامي[٣٦] (اما المجلس الملي اليهودي فقد وافق على تلك الشروط ، فاعترف هربرت صموئيل به) .

واستمر صموئيل في سياسته الهادفة الى تقديم تنازلات طفيفة للزعماء الفلسطينيين ، و والسعي الى كسب ود بعضهم ، في محاولة للحفاظ على الهدوء في البلد ، ما دام ذلك لا يتعارض مع اسس الانتداب ولا يثير معارضة الصهيونيين من جهة ، ويكفل المصالح البريطانية من جهة اخرى . ولم يمر الا نحو شهرين على انعقاد المؤتمر الفلسطيني الثالث ، حتى سنحت لصموئيل فرصة تطبيق تلك السياسة مرة اخرى . ففي آذار ١٩٢١ ، توفي مفتي القدس ، كامل الحسيني ، فاتجهت الانظار الى انتخاب خلف له . وكان منصب الافتاء يعادل آنذاك في اهميته منصب رئاسة البلدية . وبما ان المنصب الاخير كان من نصيب آل النشاشيبي ، بعد ان تم تعيين راغب النشاشيبي رئيسا لبلدية القدس ، بعد اقالة موسى كاظم الحسيني ، كان لا بد ، حفاظا على « التوازن » من ان يكون الافتاء من نصيب آل الحسيني . ووقع الاختيار على الحاج امين الحسيني لشغل المنصب ، واضطرت السلطات الى اجراء مناورات لتامين انتخابه ، بعد ان كان صموئيل قد اجتمع به[٣٧] واتفق معه . ففي الجولة الأولى من الانتخابات ، جاء الحاج امين الحسيني رابعا في القائمة ، خصوصا بعد ان رشح آل النشاشيبي منافسا قويا له ، هو الشيخ حسام الدين جارالله . وكان المرشح لرئاسة الافتاء ينتخب من بين الفائزين الثلاثة الأوائل فقط . ولهذا سارعت السلطات الى تقديم اغراءات للشيخ جارالله ، حملته على سحب ترشيحه ، بحيث بقي ثلاثة مرشحين فقط ، فعين من بينهم الحاج امين مفتيا ، رغم ان هذا التعيين لم يثبت في اية وثيقة رسمية[٣٨] .

وهناك تفسيرات مختلفة للدوافع التي حدت بصموئيل الى اختيار الحاج امين الحسيني ، دون غيره ، لمنصب الافتاء ، عدا عن الرغبة في المحافظة على التوازن بين آل الحسيني وآل النشاشيبي ، ومن ثم استغلال التنافس التقليدي بين العائلتين لشق صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية . فقد كانت عائلة الحسيني تتوارث هذا المنصب ، اساسا ، وكانت في الوقت نفسه ، ممثلة بشخص زعيمها موسى كاظم الحسيني ، تلعب دورا مهما في قيادة الحركة الوطنية ، ولذلك كان البريطانيون مهتمين بارضائها وكسبها . كما كان الحاج امين الحسيني نفسه قد لعب دورا بارزا في احداث ١٩٢٠ في القدس . وكان تعيينه في وظيفة مرموقة كفيلا بدفعه للانضمام الى حلفاء السلطة او ، على الأقل ، تقييده .